

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/6/30 - 2016/6/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر يونيو 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، والذي دخل عامه العاشر على التوالي، ما زال قائماً ويزداد حدة بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حالة الحصار. ويشير التقرير الى أن كميات الواردات، وخاصة من المواد الأساسية، ما تزال لا تلبى احتياجات سكان القطاع، فيما يستمر حظر الصادرات بشكل شبه كلي. كما يرصد التقرير تراجع عدد الاشخاص "من الفئات المحدودة" المسموح لها بمغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز". ويؤكد التقرير أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2016/6/1 وحتى 2016/6/30 (30 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير فرض القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للصناعات والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من وإلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 10 أيام (33.3% من إجمالي أيام الفترة).
- ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو)، محدودة جداً، ولا تلبى الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 63,480 طناً من مادة الاسمنت، و8,574 طناً من مادة حديد البناء، و 222,600 طناً من الحصى، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 4.2%، و 1.7%، و 7.4% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,382 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 179.4 طناً فقط، أي ما يعادل 51.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 152 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 95 شاحنة منها محملة بسلع زراعية، وشاحنة محملة بالسمك، و6 شاحنات أثاث، 3 شاحنات ملابس، 40 شاحنة خردة، 5 شاحنات جلد مواشي، 3 شاحنات ملابس، شاحنة بهارات وشاحنة قرطاسية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.3% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.
- **حركة الأفراد وتنقل السكان:** شددت سلطات الاحتلال من قيودها التي تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (2 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويعهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي معتقلين في السجون الإسرائيلية، عاملون في المنظمات الدولية، مسافرون عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

- إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 9 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,435 مريضاً يرافقهم 1,405 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو لـ 186 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 97 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً (12.7%)، في حين يصل عدد الزائرين إلى 1,480 شخص (12.5%).
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 6,832 تاجراً، 1,295 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 724 من الموظفين في المنظمات الدولية، و326 من المسافرين عبر جسر اللنبي. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. كما سمحت السلطات المحتلة لـ 791 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على حاجز بيت حانون "إيريز" خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) ثلاثة مواطنين، وهم تاجر، ومدير مكتب مؤسسة دولية في قطاع غزة، ومرافق لمريض كان يتلقى العلاج في مستشفى داخل إسرائيل.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر يونيو (24 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (6) أيام فقط لسفر فئات محددة، حيث تمكن 4,156 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 1,700 مواطن وأرجعت السلطات المصرية 187 مواطناً وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 30,000 شخص، بينهم نحو 5,000 مريض، وقد أغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر يونيو

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (33.3% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 15,795 شاحنة، بمعدل 526 شاحنة يومياً².

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. بتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناهل عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقتننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. بتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

2 - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) بتصدير حمولة 152 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 95 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، وشاحنة محملة بالسّمك، و6 شاحنات أثاث، 3 شاحنات ملابس، 40 شاحنة خرقة، 5 شاحنات جلد مواشي، 3 شاحنات ملابس، شاحنة بهارات وشاحنة قرطاسية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.3% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

• الواردات

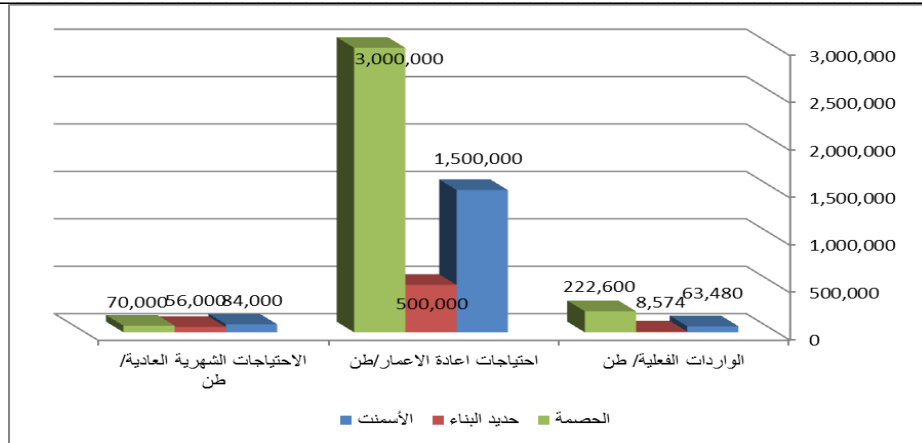
- مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 63,480 طناً من مادة الاسمنت، و8,574 طناً من مادة حديد البناء، و 222,600 طناً من الحصى، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 4.2%، و1.7%، و7.4% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد أكثر من عام على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يونيو 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	63,480	1,500,000	4.2%	84,000	75.5%
حديد البناء	8,574	500,000	1.7%	56,000	15.3%
الحصمة	222,600	3,000,000	7.4%	70,000	318%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

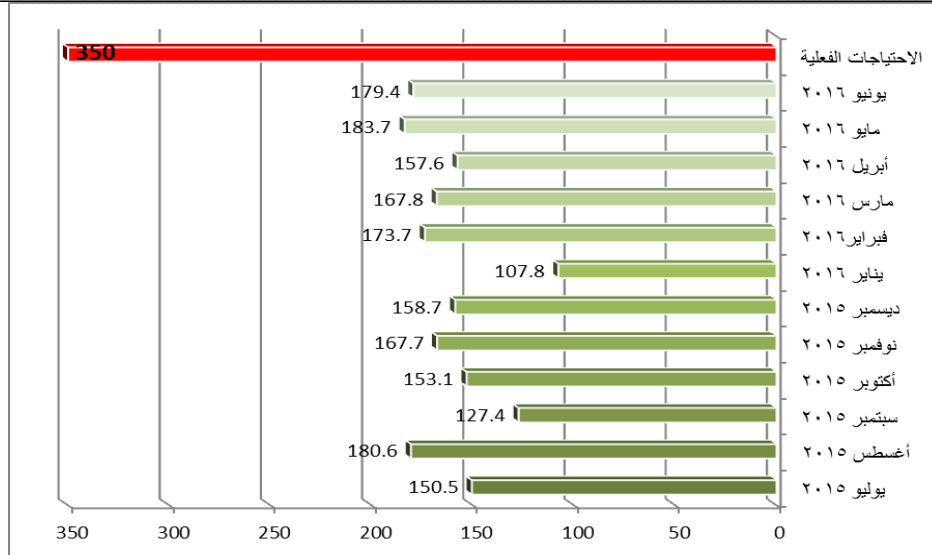


• الوقود والمحروقات

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 9,564,000 لتر سولار، 3,836,000 لتر بنزين، و7,612,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,382 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 179.4 طناً فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 51.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يوليو 2015	150.5	43%
أغسطس 2015	180.6	51.6%
سبتمبر 2015	127.4	36.4%
أكتوبر 2015	153.1	43.7%
نوفمبر 2015	167.7	47.9%
ديسمبر 2015	158.7	45.3%
يناير 2016	107.8	35.9%
فبراير 2016	173.7	49.6%
مارس 2016	167.8	47.9%
أبريل 2016	157.6	45%
مايو 2016	183.7	61.2%
يونيو 2016	179.4	51.2%
الاحتياجات الفعلية	350	100%



المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (أريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "أريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 9 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر يونيو) معبر بيت حانون "أريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 9 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,435 مريضاً يرافقهم 1,405 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو لـ 186 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 97 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/6/7	16	2	10	إيشل
2016/6/13	55	15	23	رامون
2016/6/20	42	12	22	رامون
2016/6/27	73	22	42	نفحة

• مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 97 زيارة فقط (12.7%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 186 شخصاً خلال شهر يونيو، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً (12.5%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيّاً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 6,832 تاجراً، 1,295 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 724 من الموظفين في المنظمات الدولية، و326 من المسافرين عبر جسر اللنبي، 791 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

اعتقال ثلاثة مواطنين من قطاع غزة على حاجز بيت حانون (إيرز):

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على حاجز بيت حانون "إيرز" خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) ثلاثة مواطنين، وهم تاجر، ومدير مكتب مؤسسة دولية في قطاع غزة، ومرافق لمريض كان يتلقى العلاج في مستشفى داخل إسرائيل.

- ففي حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2016/6/6، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون "إيرز" شمالي قطاع غزة، أحد التجار الفلسطينيين، وهو آية الله علي عبد الكريم سرحان، 37 عاماً، من سكان مخيم جباليا، وهو صاحب شركة للتجارة العامة والمقاولات. وأفاد شقيقه أحمد بأن آية الله توجه إلى معبر بيت

حانون في حوالي الساعة 6:30 صباح نفس اليوم، بعد أن تمكن من الحصول على تصريح مرور تجاري، وقد انقطع الاتصال به في حوالي الساعة 7:30 صباحاً. وحاولت العائلة الاتصال به كثيراً دون جدوى، إلى أن تلقوا اتصالاً في حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/6/8 من الشرطة العسكرية الإسرائيلية، أبلغتهم خلاله بأن آية الله معتقل لدى سلطات الاحتلال داخل سجن عسقلان.

- وفي حوالي الساعة 2:30 من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/6/15، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون "ايرز"، المهندس محمد خليل محمد الحلبي، 38 عاماً، من سكان منطقة تل الزعتر في جباليا. وقد أعتقل الحلبي، الذي يعمل مدير مكتب منطقة غزة في مؤسسة الرؤية العالمية في فلسطين، أثناء عودته إلى القطاع بعد أن غادره صباح يوم الاثنين الموافق 2016/6/13 عبر نفس المعبر، وذلك لا نجاز أعمالاً تخصص المؤسسة في مقرها الرئيس في مدينة القدس المحتلة. هذا وقد انقطع اتصال عائلته بالاتصال به بمجرد وصوله للمعبر، وقد علموا بعد ذلك بأنه معتقل داخل سجن المجدل ومنوع من الزيارة. وأكد والده بأن محمد قام بالاتصال بزوجته فور وصوله المعبر أثناء عودته للقطاع، وأخبرها بأن سلطات الاحتلال قامت بمصادرة بطاقته الشخصية، وأخبروه بأن لديه مقابلة أمنية، ومن ثم فقدوا الاتصال به.

- وفي حوالي الساعة 1:00 ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/6/22، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي على معبر بيت حانون "ايرز"، شمالي قطاع غزة، المواطن طارق كمال محمد الحاج، 41 عاماً، من سكان شارع الجلاء في مدينة غزة، وذلك خلال عودته لقطاع غزة بعد مرافقته لنجله يوسف، عا، والذي توجه لأخذ عينة منه لزراعة نخاع شوكي لشقيقه ياسين، عام واحد، داخل مستشفى "تل هشومير" في إسرائيل. وأفاد شقيقه أشرف، بأن طارق غادر القطاع عبر المعبر المذكور بتاريخ 2016/6/19 لمرافقة نجله يوسف الذي سيتم سحب عينه من نخاعه الشوكي لشقيقه ياسين، والذي يرقد برفقة والدته داخل مستشفى تل هشومير منذ بداية شهر أبريل الماضي. وخلال عودتهم لقطاع غزة ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/6/22 احتجزت قوات الاحتلال طارق، وأبقت على يوسف لديها، وقد سلمت الطفل في حوالي الساعة 11:00 مساء نفس اليوم للارتباط الفلسطيني، والذي بدوره تواصل مع العائلة لاستلامه، فيما أبقت على والده رهن الاعتقال.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر يونيو (24 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. فيما فُتح لمدة (6) أيام فقط للسفر فئات محددة، حيث تمكن 4,156 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 1,700 مواطن، وأرجعت السلطات المصرية 187 مواطناً. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايرز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر 30,000 شخص، بينهم نحو 5,000 مريض، وقد أغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.